

اقتصاد

**الدولار بين ٤٨٧ و٤٩٧ ليرة في «السوداء»
والحاكم يطمئن: التزام المصارف بشراء حصيلة
القطع من مؤسسات الصرافة بدءاً باليوم
الوطن**

واصلت الليرة تحسنها أمام الدولار الأمريكي، إذ سجلت أسعار الصرف الرسمية ٥١١ ليرة للدولار لوسطي المصارف وشركات الصرافة و٥٠٨ ليرات للحوالات الخارجية، على حين انخفض صرف الدولار أمام الليرة في السوق الموازية «السوداء» ملامساً مستوى ٤٨٧ ليرة في بعض المناطق ليسجل أعلى مستوى عند ٤٩٧ ليرة في دمشق.

ترافق ذلك مع توقف مؤسسات الصرافة يوم أمس عن عمليات بيع وشراء الدولار لعدم سيولة بالليرة السورية لديها، وذلك على خلفية توقف مصرف سورية المركزي عن شراء حصيلتهم اليومية من القطع الأجنبي، المصارف لتجهز التعليمات التنفيذية التي تم إصدارها من قبل المصرف المركزي يوم أمس الأول حول شرائها للحصيلة اليومية للقطع أجنبي من مؤسسات الصرافة، مؤكداً أن المصارف ستكون جاهزة اليوم للالتزام بالقرار، منوهاً بعقد اجتماع أمس مع مؤسسات الصرافة لشرح تفاصيل ما جرى، مشدداً على أن الأمور سوف تعود إلى طبيعتها بدءاً من اليوم.

صالح حميدي- طرطوس

أصدر وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عربوس يوم أمس قراراً برقم ٢٥٤٥ الذي نص في مادته الأولى على تكليف المكتب التنفيذي للاتحاد التعاوني السكني بطرطوس بدعوة مؤتمر الانحد للانعقاد لاجتماع طارئ خلال شهر من تاريخه سندا لأحكام المادة (٢٨/ من المرسوم التشريعي رقم ٩٩ لعام ٢٠١١ وحدد جدول أعمال الاجتماع بعض تصرفات المكتب التنفيذي للاتحاد التعاوني السكني بطرطوس على المؤتمر ومجلس الاتحاد وعلى أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في ضوء القرار الصادر عن المؤتمر.. وانتخاب لجنة رقابية تعاونية فرعية بطرطوس.

وكانت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد وجهت كتابها رقم ٢/٥٨٠/ك. ط تاريخ ٢٥/٩/٢٠١٧ إلى وزير الأشغال العامة والإسكان عن طريق رئيس مجلس الوزراء المتضمن اقتراحا بحل المكتب التنفيذي للاتحاد وتشكيل مكتب تنفيذي مؤقت لدعوة المؤتمر للانعقاد وانتخاب مجلس ولجنة رقابية ومن ثم انتخاب مكتب تنفيذي جديد.. وجاء في كتاب القيادة القطرية أعلاه ما يلي «الرفيق وزير الأشغال العامة والإسكان: ترقق ربطاً كلاً من كتاب قيادة فرع طرطوس لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ٤٥٥/أق تاريخ ١٠/٩/٢٠١٧ المتضمن واقع المكتب التنفيذي الحالي للاتحاد التعاوني السكني بطرطوس



تنفيذ مؤقت مهمته دعوة مؤتمر الاتحاد التعاوني السكني بطرطوس للانعقاد وانتخاب مجلس للاتحاد ولجنة رقابية تعاونية فرعية.. ويتم بعد ذلك انتخاب مكتب تنفيذي من قبل المجلس..

إلا أن اجتماع القيادة حول الموضوع للمرة الثانية دعا إلى اعتماد نص قرار يدعو إلى عقد مؤتمر عام للاتحاد التعاوني السكني في تلك المحافظة لاتخاذ قرار حل المكتب التنفيذي للاتحاد ومجلسه من عدمه.

وأثار القرار بصفته المعدلة حفيظة الكثيرين في قطاع التعاون السكني وخاصة في طرطوس والذي يضم ١٧٤ جمعية سكنية، حضر من هذه الجمعيات وأعضائها نحو ٧٠ فرداً إلى قيادة فرع طرطوس اعتراضاً على

من فساد وسوء تعامل مع الجمعيات ومجالس الإدارة لتلك الجمعيات والعلاقة غير الصحيحة بالتعامل مع قرارات الاتحاد والوزارة مما أدى إلى خلل في أداء عملهم ومهامهم.. وقرار قيادة فرع طرطوس رقم ٢٠٥/ف. ق تاريخ ١٣/٩/٢٠١٧ المتضمن اقتراح حل مجلس الاتحاد التعاوني السكني بطرطوس للأسباب المبينة أعلاه.. وكتاب الاتحاد العام للتعاون السكني رقم ١٣٩١/ص تاريخ ١٤/٩/٢٠١٧ المتضمن وجود خلل وفساد وسوء تعامل في الاتحاد التعاوني السكني بالتعاون السكني وخاصة في طرطوس والذي يضم ١٧٤ جمعية سكنية، حضر من هذه الجمعيات وأعضائها نحو ٧٠ فرداً إلى قيادة فرع طرطوس اعتراضاً على

تدعم التصدير وتساعد المشاريع المتوقفة جزئياً

المصرف الصناعي ينجز ضوابط وشروط منح القروض للصناعيين

عبد الهادي شباط

أنجز المصرف الصناعي التعليمات التنفيذية لضوابط منح التسهيلات الائتمانية للمصرف، علماً بأن سريان وتعميم هذه التعليمات مروهون بزيادة معدل رأس المال المحفلة، وجودة المحفلة، إذ خاطب المصرف البنك المركزي حول ذلك بانتظار الرد.

ونصت الضوابط، وقد حصلت «الوطن» على نسخة منها، على أن يتم التمويل للمشاريع الصناعية في المناطق الأمانة فقط، وإعطاء الأولوية للمدن والمناطق الصناعية، وحددت القطاعات التي يمكنها الحصول على التمويل لتشمل الصناعات الغذائية (مشروبات الألبان - الكونسروة - تخفيف الفواكه)، والصناعات الهندسية (الطاقة المتجددة بيوغاز - مزارع ربحية - مزارع شمسية).

وسمحت بتحويل الصناعات الدوائية فقط من الصناعات الكيماوية، وكافة الصناعات النسيجية، على حين اشترطت في تمويل قطاع المهن والحرف اليدوية أن تكون موجهة للتصدير، إضافة إلى تمويل صناعة الأعلاف والأسمدة.

واشترطت التعليمات تمويل تلك القطاعات حسب الأولويات إذا حققت مجموعة من الشروط، تضمنت قروضاً لتمويل رأس المال العامل للمشاريع المتوقفة ولكن بحالة تسمح لها بالإنتاج، والمشاريع المتوقفة نتيجة أضرار جزئية ولكن بحالة تسمح لها بالإنتاج، وقروضاً للمشاريع الموجهة للتصدير التي تستخدم ٦٠ بالمئة من مدخلاتها سلعاً محلية أو تحقق قيمة مضافة ٤٠ بالمئة كحد أدنى، بالإضافة إلى المشروع الصناعي الممول مرتبط بالإنتاج الزراعي، على أن تقام هذه المشاريع في المناطق الريفية التي يتوفر فيه المنتج الزراعي، والمشروع مرتبط باستخدام أو إنتاج الطاقة المتجددة شريطة أن يرتبط بالاستخدام

الأمتل وأن يكون ضمن المناطق التي تحقق الإنتاج الأمتل.

وحددت التعليمات أنواع التسهيلات التي تمنح للمتعاملين بقروض طويلة الأجل مدة سبع سنوات كحد أقصى لإقامة مشاريع صناعية جديدة، وقروض موسطة مدة خمس سنوات كحد أقصى لتمويل شراء أصول إنتاجية لتطوير أو توسيع أو إعادة تأهيل المنشآت الصناعية القائمة، وقروض قصيرة الأجل مدة عام كحد أقصى لتمويل رأس المال العامل.

كما حددت التعليمات نسب ضوابط المنح، ألا يتجاوز مجموع المبالغ الممنوحة للمتعامل الواحد أو مجموعة مترابطة، ٢٥ بالمئة من الأموال الخاصة، وألا يمتدح المتعامل الواحد أو مجموعته المترابطة



أكثر من ٢٠ بالمئة من فائض نسبة السيولة المتوجبة بتاريخ تفعيل قرار منح التمويل. علماً بأن وسطي فوائض السيولة اليومية يحسب عن الحد الأدنى لأيام عمل الشهر السابق ويطبق على التسهيلات الممنوحة، ويتم تزويد الفروع في بداية كل شهر لغاية اليوم الخامس كحد أقصى بالسقف المحدد للعمل به، أما ضوابط منح القروض الطويلة الأجل لإقامة المشاريع الصناعية الجديدة فحددت التعليمات نسبة التمويل بالألا تتجاوز ٥٠ بالمئة من قيمة الأموال المراد تمويلها بعد استبعاد قيمة الأرض (الضمانة) عقار المنشأة شريطة أن يكون خال من أي إشارة تحد من حقوق المصرف وتستعمل بضمانة عقارية في مناطق أمانة عبارة عن عقارات سكنية أو صناعية أو تجارية أو أراض معدة للبناء ضمن المخططات

التنظيمية، ويجب ألا تقل القيمة التخمينية عن ١٥٠ بالمئة من قيمة التسهيل. وحددت التعليمات التنفيذية طريق صرف القرض للبناء بنسبة ٢٠ بالمئة عند استكمال الشنجات والأعمدة، ٣٠ بالمئة عند استكمال البناء على الهيكل، ٥٠ بالمئة للإكاملات (٢٥ بالمئة عند استكمال الإكساء الخاص بالتبديدات وإكساء الجدران الداخلية والخارجية و٢٥ بالمئة عند الانتهاء بشكل كامل). أما لقرض الآلات فنسبة ٥٠ بالمئة عند تركيب الآلات وتشغيلها، و٥٠ بالمئة عند الحصول على السجل الصناعي أو الحرفي.

كما حددت التعليمات ضوابط منح قروض متوسطة لشراء أصول إنتاجية بنسبة تمويل ٥٠ بالمئة كحد أقصى من قيمة الأصول الإنتاجية الجديدة، و٥٠ بالمئة من تكلفة إعادة التأهيل للبناء المقدره من قبل المتعامل ويقبل بها الفرع على مسؤولية بناء على تقرير هندسي أصولي، على ألا يتجاوز المبلغ الممنوح للمتعامل أو مجموعته المترابطة لهذه الغاية ٣٠ ضعفاً من رصيد المحو، بحيث يصرف قرض البناء بنسبة ٣٠ بالمئة عند إنجازه ٥٠ بالمئة من تكلفة التأهيل، وصفر بالمئة عند الانتهاء من أعمال التأهيل، وقرض الآلات بنسبة ٥٠ بالمئة عند تركيب الآلات وتشغيلها و٥٠ بالمئة عند تسجيل الآلات بصدرية الصناع.

أما ضوابط منح القروض القصيرة، تحددت بالألا يتجاوز المبلغ الممنوح للمتعامل أو مجموعته المترابطة لهذه الغاية ٢٠ ضعفاً من رصيد المحو، بحيث يتم تقديم الأوراق التوثيقية ودراسة القرض والصرف وفق التعليمات التنفيذية للمصرف، اللزامة ١٥٠ بالمئة من مبلغ القرض منها ١٠٠ بالمئة كحد أدنى ضمانت عقارية «عقار المنشأة» ويستكمل بضمانة عقارية أخرى و٥٠ بالمئة ضمانت شخصية.

القيادة القطرية تطلب النظر بحلّ اتحاد التعاون السكني في طرطوس بسبب الفساد ووزير الإسكان يدعو إلى عقد مؤتمره العام لاجتماع طارئ

قيادة الاتحاد التعاوني السكني في محافظة طرطوس والمطالبة بحله فوراً.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين أمين فرع الحزب بطرطوس مهنا مهنا أن عشرات الجمعيات راجعت قيادة الفرع واجتمعنا معهم ووصل عددهم إلى نحو ٧٠ شخصاً هم رؤساء جمعيات وأعضاء مجالس فيها يعترضون على ممارسات وتصرفات قيادة الاتحاد التعاوني السكني في المحافظة وطالبوا بحجب الثقة عن الاتحاد وانتخاب مجلس ومكتب اتحاد جديد لكونهم خلفوا واقعاً سيئاً لقطاع التعاون السكني وجواً من عدم الانسجام بين الجمعيات السكنية في المحافظة.

موضحاً أن مسؤولي الاتحاد لا يعلمون أصول القانون والإدارة وقد هيمنوا على دور الاتحاد العام للتعاون السكني بدمشق ودور وزارة الأشغال العامة والإسكان ويتعاونون بطريقة غير صحيحة مع من لا يلتقي مع توجهاتهم وأرائهم في هذا القطاع.

وبين أن الطلب كان حلّ الاتحاد فوراً إلا أن القيادة ارتأت عقد مؤتمر للهيئة العامة للاتحاد السكني للوقوف على أوضاعه وإمكانات حله وانتخاب مكتب جديد له. موضحاً أن الإشكالات برزت منذ نحو ٨ أشهر عندما تم تخصيص الجمعيات السكنية في المحافظة بأراض لتوزيعها على الجمعيات السكنية العاملة في طرطوس حيث بدأ الاتحاد موضوع المشكلة بالتعاون مع جهات مختلفة باختلاق المشاكل تحت عناوين الحرس على المال العام وقد رفعا عشرات الدعاوى على الدولة تحت حجج واهية أن لديهم أموالاً لدى هذه الجهات.

٤ آلاف حرامي كهرباء في دمشق منذ بداية العام.. والدفع الإلكتروني قريباً

قصي المحمد

الاستبدال والتجديد ومعالجة ضعف التوتر وتحسين عامل الاستطاعة في مراكز التحويل الموجودة من جهة،

وتزويد المشتركين بالعدادات الأحادية بصدد تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني والثلاثية المطلوبة من جهة أخرى.

وبين عمر أن الشركة تعمل على خدمة المواطنين من خلال متابعة أعمال إصلاح الأعطال الطارئة على الشبكة الكهربائية من خلال ٢١ مكتب طوارئ موزعة على ٧ مراكز خدمة تغطي المساحة الجغرافية لمحافظة دمشق بالكامل.

مشيراً إلى تركيب ٧٥٠٠ عداد كهربائي جديد أحادي وثلاثي الطور لمستخدمين منذ بداية العام ٢٠١٧ وحتى تاريخه، كما تم تبديل ١٥٦٣ عداداً أحادياً وثلاثي الطور ميكانيكياً إلى إلكتروني في خطوة نحو التناشير الإلكتروني عن طريق أجهزة خاصة «القرأى نصف الآلي» تفادياً لحدوث أخطاء العامل البشري أثناء أعمال أخذ تاشيرة العداد بالشكل التقليدي.

كما تم فحص التحضيرات الجارية لفصل الشتاء فتعمل الشركة على تأمين جميع مستلزمات العمل من مواد وعدد الأدوات اللازمة إضافة إلى تجهيز الآليات من سيارات خدمة ورافعات السلسلة وغيرها من المستلزمات للصيانة ولأية أعمال تحصل في الشبكة الكهربائية إضافة إلى القيام بتنفيذ جميع الأعمال المدروسة إن كان لجهة توزيع الحمولات والتخفيف عن المخارج الكهربائية المتبقية عن محطات التحويل أو لجهة العمل على تكبير الاستطاعة في عدد من مراكز التحويل لتأمين الطلب على الطاقة الكهربائية بتوثيق عالية وتلافياً لحدوث أي انقطاعات والمحافطة على جاهزية الشبكة الكهربائية في مدينة دمشق.

أكد مدير الشركة العامة لكهرباء دمشق ياسل عمر لـ«الوطن»، أن الشركة بصدد تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني قريباً في جميع أنحاء المحافظة تسهيلاً للمستهلكين، كاشفاً عن عدد الضبوط التي تم تنظيمها نتيجة الاسترجار غير المشروع في دمشق والبالغة ٣٨٩١ ضبوطاً منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، مبيناً أن ذلك في إطار مكافحة ظاهرة الاسترجار غير المشروع التي تطول قطاع الكهرباء، موضحاً أن الشركة تسعى للقضاء على هذه الظاهرة التي تلحق الأذى والضرر بالشبكة الكهربائية والممتلكات العامة للدولة، وذلك من خلال تطبيق القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥.

بين عمر أن عدد المشتركين في كهرباء دمشق يبلغ ٦٠٥٤٣٥ مشتركاً، يتم تزويدهم بالتأثير الكهربائي من خلال ٢٨ محطة تحويل، ينتج عنها ٥٦٠ مخرجاً، تغذي ٢٩٥٠ مركز تحويل لتزويد جميع أحياء المحافظة بالطاقة الكهربائية اللازمة.

وأشار المدير إلى أن الشركة العامة لكهرباء محافظة دمشق تقوم بتأمين الطلب على الطاقة الكهربائية من خلال تنفيذ الأعمال الواردة في خطتها الاستثمارية السنوية، موضحاً، سواء أكانت لجهة أعمال توزيع من بناء مراكز تحويل جديدة، أو أعمال الإكامل والتجهيز للمراكز القائمة الأخرى داخل المناطق التنظيمية في المحافظة، أو مناطق المخالفات.

وعن عمل المؤسسة بين عمر أنه تم مد الكابلات والشبكات الأرضية والهوائية اللازمة على خطوط التوتر المتوسط ٢٠ كيلو فولت أو التوتر المنخفض ٠.٤ كيلو فولت، إضافة إلى أعمال

المصرف المركزي وسعر الصرف.. سياسة عدم الاصطفاف

علي محمود محمد

تطبيق سياسته النقدية الخاصة بسعر الصرف هو سلامة المصارف السورية العاملة في سورية من أي استغلال لتجارة العملة من قبل المضاربين وهذه نقطة إيجابية تحسب للمصارف السورية وللمصرف المركزي بقيادته لهذا القطاع، وترافق ذلك أيضاً مع إصدار المصرف المركزي لقراره الأخير والخاص بالسماح لمؤسسات الصرافة باستخدام حصيلتها من القطع الأجنبي في تلبية الطلب عليه وبيعها للمصارف بدلاً من بيعها للمصرف المركزي على أن يتدخل هو بشكل حقيقي وفقاً للدور المنوط به.

هذا الإجراء من شأنه الحد من سوق الموازية وتحجيم الطلب غير الحقيقي «المضاربة» وذلك في سبيل تحقيق الاستقرار لسعر صرف الليرة السورية يشترط التزام المصارف بالشراء، فالصرف المركزي ينتهج السياسة التي تقول إن التدخل في سوق القطع الأجنبي يؤدي إلى خلق وتوقية السوق «السوداء» وهذا يعكس اختلالاً أساسياً في سوق النقد الأجنبي، كما أن عدم التدخل منه في ظل وجود صدمات خارجية يؤدي أيضاً إلى اختلالات في سعر الصرف، ومن ثم فالمصرف المركزي يرفع شعار جاهزيته للتدخل لتنظيم سوق النقد الأجنبي ومنع المضاربة في العملة الوطنية عندما تدعو الحاجة وهذا كفيل بتدعيم الثقة به وزيادة النقاط الإيجابية التي تسهم بها إدارته.

ثم سوف يتحسن سعر صرف الليرة أمام الدولار في السوق الموازي، واستقراراً على الاقتصاد الكلي في المرحلة القادمة (مرحلة إعادة الإعمار) ويسمح بجذب الاستثمار الأجنبي ويسهل حركة التجارة وانتهاءً بتربسيخ أسس واضحة راسخة لاستدامة التنمية. في المدى القصير، يعتبر سعر الصرف في السوق الموازي هو سعر الصرف التوازني، ومن ثم فالفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يمثل درجة عدم الاصطفاف، وعليه فتقليل الفارق بين السعرين يعكس إيجاباً على الاقتصاد الكلي وسعر الصرف الحقيقي وذلك يعود لتأثير السلع المستوردة (على سبيل المثال) على رفع معدلات التضخم، فمع استعادة سعر الصرف مستواه التوازني يتوقع أن يعكس ذلك إيجاباً على أسعار السلع المستوردة ومن ثم تحجيم التضخم.

مزيد من التحسن

مع التحسن الذي تشهده سورية على الصعيدين السياسي والعسكري (تحرير دير الزور وعودة الشرق السوري المنقطع منذ ٢٠١٢) وتزايد الثقة بإجراءات المصرف المركزي، وبانتظار الفترة المقبلة التي من الطبيعي أن تشهد زيادة في الإنتاج (الزراعي والصناعي) وإنتاج للنظ السوري المستعاد وتحسناً في الواقع الكهربائي رغم تصديره لدول الجوار، وزيادة في تدفقات النقد الأجنبي وفتح المعابر وعودة عمل الترانزيت، فمن

الضارة اقتصادياً ومن إمكانية استغلال ذلك من قبل المضاربين، ويمكن أن نستخلص هذه الدلالات عند التمعن في كلام الحاكم عندما قال «بعد أكثر من ستة على تثبيت السعر قرر مصرف سورية المركزي تخفيض سعر صرف الحوالات ليصبح ٥٠٨ ل. س».

ومن ذلك نستنتج أن المصرف المركزي يسعى في تعاطيه مع سعر الصرف إلى تطبيق سياسة «عدم الاصطفاف» بمعنى قياس مدى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستواه التوازني حيث يؤدي هذا الابتعاد بين السعرين إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلي، ما يجعل أي اقتصاد أكثر ضعفاً عند التعرض للصدمات (خارجية) كانت أم داخلية، على جميع الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية (أو لدى إثارة الإشغاعات.

عدم الاصطفاف

يلاحظ من خلال إجراءات المصرف المركزي أنه يدرس بعناية (درجة عدم الاصطفاف) التي تستوجب منه تدخلاً مباشراً أو غير مباشر في سوق القطع الأجنبي، ولكن تعترضه مشكلة تحديد سعر الصرف التوازني الحقيقي ليصار إلى دراسة مدى ابتعاد عن سعر الصرف الجاري والرسمي، فتحدد سعر الصرف التوازني الحقيقي يساعد في تقوية نظام سعر الصرف في سورية ليكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات ويحقق استقراراً